

تقرير وفد الشعبة البرلمانية لمملكة  
البحرين المشارك في اجتماعات  
الدورة السادسة والأربعين العادية  
لمجلس الاتحاد البرلماني العربي  
والمنعقدة في الجزائر خلال الفترة من  
١١-١٢ يوليو ٢٠٠٥م





الرقم: م ١ / ٢٦٠-٩-٢٠٠٥  
التاريخ: ١٠ سبتمبر ٢٠٠٥

**صاحب المعالي الأخ العزيز خليفة بن أحمد الظهراني الموقر  
رئيس مجلس النواب**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

**الموضوع: الإتياد البرلماني العربي**

يطيب لي إهدانكم أطيب التحيات. وأفيدكم أن وفد الشعبة البرلمانية المشارك في اجتماعات الدورة السادسة والأربعين العادية لمجلس الاتحاد البرلماني العربي التي عقدت في ١١-١٢ يوليو ٢٠٠٥ في الجزائر الشقيقة قد أسهم بفعالية في مناقشة المقررات التي تضمنها البيان الختامي، وقد كان للوفد اجتماعات متعددة كما أوصيتم بالتنسيق مع الشعب البرلمانية الخليجية. كما شارك أيضاً بفعالية في اجتماعات اللجنة السياسية والبرلمانية.

وأرفق لكم طية تقريراً يتضمن نشاط الوفد ومشاركته في الاجتماعات والبيان الختامي الذي يتضمن توصيات وقرارات الاجتماع.

عبد الهادي

مكتب الرئيس	مجلس النواب
للعرض على الشعبة البرلمانية	
التاريخ: ٢٩/٩-٢٠٠٥	٨ / ٨

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الشعبة البرلمانية

مكتب  
رئيس مجلس النواب

21 SEP 2005

عبد الهادي مرهسون

النائب الأول لرئيس مجلس النواب

□ صادر □ واد  
١١٦ - ١١٦

**تقرير وفد الشعب البرلمانية بمملكة البحرين  
عن اجتماعات الدورة السادسة والأربعين  
العادية لمجلس الاتحاد البرلماني العربي  
جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية**

**من ١١ إلى ١٢ يوليو ٢٠٠٥ م**

تحت رعاية فخامة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وبناء على دعوة كريمة من سعادة السيد عمار السعداني رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري شاركت مملكة البحرين في اجتماعات الدورة السادسة والأربعين العادية لمجلس الاتحاد البرلماني العربي والتي عقدت في رحاب جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية خلال الفترة من ١١ إلى ١٢ يوليو ٢٠٠٥ م.

وقد مثل وفد الشعب البرلمانية لمملكة البحرين كل من أصحاب السعادة:

- |                                 |  |
|---------------------------------|--|
| ١- النائب عبدالهادي أحمد مرهون  | النائب الأول لرئيس مجلس النواب<br>(رئيس الوفد) |
| ٢- النائب علي محمد السماهيجي    | عضو مجلس النواب                                |
| ٣- النائب عبدالله جعفر العالي   | عضو مجلس النواب                                |
| ٤- الأستاذ حمد مبارك النعيمي    | عضو مجلس الشورى                                |
| ٥- الأستاذ عبدالرحمن محمد الغتم | عضو مجلس الشورى                                |
| ٦- السيد خليفة النزاييد         | أخصائي شؤون أعضاء أول<br>بمجلس الشورى          |
| ٧- السيد إبراهيم أحمد آل شهاب   | أخصائي شؤون أعضاء أول<br>بمجلس النواب          |

وقد شاركت في الاجتماع وفود تمثل الشعب البرلمانية العربية في البلدان الآتية:

المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين،  
الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية  
جيبوتي، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية العراق،  
سلطنة عمان، دول فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية،  
جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية،  
الجمهورية اليمنية.

كما حضر اجتماعات الدورة بصفة مراقب الأمناء العامون و ممثلون عن  
المنظمات الآتية:

جامعة الدول العربية، اتحاد المغرب العربي، مجلس الشورى لاتحاد المغرب  
العربي، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة  
المؤتمر الإسلامي، الاتحاد البرلماني الأفريقي، رابطة الأمناء العامين للبرلمانيين  
العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

### وقائع جلسة الافتتاح:

جرت وقائع الجلسة الافتتاحية لأعمال الدورة السادسة والأربعين لمجلس الاتحاد  
البرلماني العربي في القاعة الرئيسية لقصر الأمم في نادي الصنوبر بالجزائر بحضور  
جميع أعضاء مجلس الاتحاد والمراقبين والوزراء والسفراء العرب المعتمدين في

الجزائر واستمع أعضاء مجلس الاتحاد والضيوف الحاضرون في جلسة الافتتاح إلى  
كلمات كل من:

١. صاحب الفخامة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية الجزائرية  
الديموقراطية الشعبية، راعي اعمال الدورة، القاها بالنيابة معالي وزير  
العمل الجزائري السيد الطيب لوح.
٢. سعادة السيد عمار سعداني، رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري.
٣. معالي السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية.
٤. دولة الاستاذ نبيه بري، رئيس مجلس النواب اللبناني، رئيس الاتحاد  
البرلماني العربي.

وقد رحب كل من رئيس مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني الجزائريين  
بأعضاء الوفود البرلمانية العربية المشاركين في أعمال الدورة وتمنيا لهم إقامة  
طيبة وعملاً مثمراً. كما أعرب كل من رئيس مجلس الاتحاد والأمين العام للجامعة  
العربية عن عميق الشكر والامتنان إلى الجزائر الشقيقة قيادة وبرلماناً وحكومة  
وشعباً على حسن الوفادة والاهتمام وعلى الظروف الجيدة التي توفرت للمشاركين  
في أعمال الدورة.

وتناولت جميع الكلمات التي أقيمت في جلسة الافتتاح الأوضاع السياسية  
الإقليمية والدولية التي تنعقد في ظلها اجتماعات دورة مجلس الاتحاد وأكدت ضرورة  
متابعة مسيرة الإصلاح والتحديث والتطوير في جميع البلدان العربية، وعلى مستوى  
جميع منظمات العمل العربي المشترك لمواكبة التطورات التي يشهدها العالم اليوم.

كذلك أكدت الكلمات ضرورة تعزيز التضامن العربي وحشد جميع الطاقات العربية من أجل مواجهة التحديات والأخطار التي تهدد الأمة العربية قاطبة.

وقد قرر المجلس اعتبار الخطاب الذي وجهه فخامة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إلى المجلس وثيقة أساسية من وثائق الدورة السادسة والأربعين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي. كما قرر توجيه بريقة شكر وامتنان إلى فخامته لرعايته أعمال الدورة.

### وقائع جلسات العمل:

حيث تم بعد الجلسة الافتتاحية إقرار جدول أعمال الدورة السادسة والأربعين العادية لمجلس الاتحاد البرلماني العربي، على النحو التالي:

- ١- تقرير الأمين العام حول أنشطة الاتحاد منذ الدورة الخامسة والأربعين لمجلس الاتحاد والمؤتمر الحادي عشر.
- ٢- الوضع العربي الراهن ومهام البرلمانيين العرب.
- ٣- اسهام البرلمانات العربية في دعم المنظمات غير الحكومية وتوسيع دورها في عملية التنمية وبناء دولة المؤسسات.
- ٤- البرلمان العربي.
- ٥- اجتماعات الهيئات واللجان الدائمة والمختصة.
- ٦- النشاط الدولي والاقليمي للاتحاد.
- ٧- التعديلات في النظام الداخلي للاتحاد.
- ٨- خطة عمل الاتحاد لعام ٢٠٠٥.

٩- القضايا المالية.

١٠- المقر الجديد للاتحاد البرلماني العربي.

بعد ذلك استمع المجلس إلى كلمات السادة رؤساء الوفود المشاركة حول مختلف القضايا المدرجة على جدول أعمال الدورة، لا سيما ما يتعلق بالوضع العربي الراهن في فلسطين والعراق والتهديدات الموجهة إلى سوريا ولبنان.

وقد ألقى السيد عبدالهادي أحمد مرهون النائب الأول لرئيس مجلس النواب كلمة وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين، وهذا نصها:

صاحب السعادة رئيس المؤتمر؛

أصحاب السعادة؛

السيدات والسادة؛

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يشرفني والوفد المرافق أن نعرب لمنظمي هذا المؤتمر عن خالص شكرنا وتقديرنا على دعوتهم الكريمة لنا للمشاركة في أعماله، وعلى ما نتمتع به من حسن الضيافة والكرم والوفادة في هذا البلد الشقيق الذي تربطنا به وبشعبه كل أواصر المحبة والإخوة والمصير المشترك، مشيدين بدور الإتحاد البرلماني العربي ورئيسه في العمل على تعزيز أواصر التعاون البرلماني العربي المشترك بين برلمانات الدول العربية وتعميق مفاهيم الديمقراطية في أوطاننا العربية، كما يشرفني أن أنقل إليكم تحيات القيادة الكريمة في مملكة البحرين وتحيات صاحبي المعالي رئيسي مجلسي



الشورى والنواب وتمنياتهم لكم جميعاً بالتوفيق والسداد ولمؤتمركم هذا كل النجاح  
في تحقيق الأهداف التي من أجلها تم تنظيمه.

سعادة الرئيس؛

السيدات والسادة؛

يقع بناء نظام ديمقراطي حقيقي على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني  
ومؤسسات القطاع الخاص، وهو السبيل الوحيد للسير قدماً بالمجتمعات والدول  
العربية نحو آفاق التنمية المستدامة.

إن ما نقصده بنظام ديمقراطي، هو ذلك النظام الذي تمارس فيه الديمقراطية  
الحقيقية، والتي قد تختلف في أشكالها ومظاهرها، وفقاً للتغيرات الثقافية والحضارية  
من بلد لآخر، ولكن جوهرها يظل واحداً، وهو الحرية كأساس يحقق السيادة الفعلية  
للشعب الذي يحكم نفسه بنفسه، والتي تكون فيه السلطات ممثل وموثر حقيقي لهذا  
الشعب من خلال التعددية السياسية التي تؤدي الى تداول هذه السلطات، وتقوم على  
احترام كافة الحقوق في الفكر والتنظيم والتعبير عن الرأي للجميع، مع وجود  
مؤسسات سياسية فعالة، على رأسها المؤسسات التشريعية المنتخبة، والقضاء  
المستقل، والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية، والأحزاب السياسية  
بمختلف تنوعاتها الفكرية والأيدولوجية.

كما تكفل الديمقراطية الحقيقية حريات التعبير بكافة صورها وأشكالها،  
والاعتماد على الانتخابات الحرة، وبشكل دوري، لضمان تداول السلطة الشعب،  
وتحقيق أقصى قدر ممكن من اللامركزية التي تتيح للمجتمعات المحلية التعبير عن

نفسها وإطلاق طاقاتها الإبداعية في إطار خصوصياتها الثقافية التي تسهم عن طريقها في تحقيق التقدم الإنساني في جميع مجالاته. ويقترن ذلك بتحقيق أقصى قدر من الشفافية في الحياة العامة، بما يعني القضاء على الفساد، في إطار يؤكد الحكم الرشيد ودعم حقوق الإنسان وفق المواثيق الدولية، وفي مقدمتها حقوق المرأة والطفل والأقليات، وحقوق الضمانات الأساسية للمتهمين في المحاكمات الجنائية، وضمان المعاملة الإنسانية في تعامل سلطات الدولة مع مواطنيها، ويرتبط ذلك بكل ما تعارفت عليه المجتمعات التي سبقتنا على طريق التطور الديمقراطي.

سعادة الرئيس؛

السيدات والسادة؛

لا شك أن دعوى الإصلاح في الدول العربية ليست وليدة الحاضر ، كما تزعم بعض القوى الخارجية في وسائل إعلامها، وبأنها المحرك والمشجع للإصلاح والعمل الديمقراطي الحر في المنطقة العربية، وذلك لأن الإصلاحات أمانة تاريخية يجب أن تتبع من داخل مجتمعاتنا العربية ذاتها، وتستجيب إلى تطلعات أبنائها في بلورة مشروع شامل للإصلاح، يضم جميع الجوانب السياسية والثقافية، وتكون مشروع يسمح بالتعامل مع أوضاع كل دولة على حدة، ويعطي الحق لكل مجتمع عربي بدفع الخطوات الإصلاحية الخاصة به إلى الأمام، من خلال تحسين أوضاع شعوبه بمحاربتها للفساد والبيروقراطية والمحسوبية في دوائر الدولة ومؤسساتها المختلفة من أجل الوقوف ضد العنف المتطرف والإرهاب، كما سيقوى من التواجد العربي على الساحة الدولية ويبعده عن التقوقع، وعدم الفعالية.

سعادة الرئيس؛

السيدات والسادة؛

من هذا المنطلق فإننا نتقدم ببعض الرؤى التي نرى أنها مهمة للإصلاح السياسي، والتي يجب ترجمتها إلى برامج عمل واقعية، في إطار الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني.

### ١. الإصلاح الدستوري والتشريعي:

بما أن الدستور هو أساس قوانين الدولة، فلا يجوز أن تتناقض مواده مع نموذج النظام السياسي الذي ينشده المجتمع، ويجب أن يتوافق مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. ويعني ذلك أن تعكس نصوص الدستور المتغيرات والتطورات، الأمر الذي يفرض ضرورة تصحيح الأوضاع الدستورية في بلادنا العربية بتعديل المواد التي تتعارض مع المتطلبات الديمقراطية الحقيقية، وبما يضمن الآتي:

- الفصل الحقيقي والتام بين السلطات القضائية التشريعية والتنفيذية.
- تجديد أشكال الحكم بما يضمن تداول السلطة بالطرق السلمية دورياً، طبقاً لظروف كل بلد.
- إقامة انتخابات دورية حرة تصون الممارسة الديمقراطية، وتضمن عدم احتكار السلطة، وتضع سقفاً زمنياً لتولي الحكم.

## ٢. إصلاح المؤسسات والهيكل السياسية:

إن نجاح النظام الديمقراطي يعتمد على وجود مؤسسات قوية، تتمثل في السلطات الثلاث: القضائية والتشريعية والتنفيذية، فضلا عن المجتمع المدني، فلا بد من مراجعة هذه المؤسسات لضمان أدائها الديمقراطي السليم، الأمر الذي يفرض الشفافية التامة واختيار القيادات الفاعلة، للقيام بمسئوليتها المنوطة بها، والتطبيق الفعلي لمبدأ سيادة القانون بما لا يعرف الاستثناء مهما كانت مبررات هذا الاستثناء ودواعيه.

## ٣. إطلاق الحريات :

إطلاق الحريات في إطار الدستور والقانون، بما يضمن لجميع التيارات الفكرية والقوى السياسية المدنية أن تعرض برامجها وتدخل تنافساً حراً شريفاً على الحكم بشكل متكافئ، تحت مظلة الحريات المنصوص عليها في المواثيق الدولية، ومن آليات ذلك :

- تحرير الصحافة ووسائل الإعلام من التأثيرات والهيمنة الحكومية، ذلك لأن هذا التحرير دعامة قوية من دعائم النظام الديمقراطي والتجسيد الواضح لحرية التعبير والدعامة القوية للشفافية.
- إطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني، وذلك بتعديل القوانين المقيدة لحرية تكوين الجمعيات والنقابات والاتحادات التطوعية، مهما كان طابعها السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الاقتصادي، لضمان حريتها في التمويل والحركة.

• تعديل الأطر القانونية المنظمة للمجتمع المدني في مقدمة القضايا المرتبطة بالتطور الديمقراطي للمجتمع وتفعيل سبل المشاركة في مظاهر الحياة السياسية، والتخلص من الإحساس بالاغتراب والتهميش الذي وصل إليه المواطن العربي لافتقاده فرص المشاركة الفعالة المؤثرة على حياته ومستقبله.

وأخيرا يجب أن لا ينسينا الإصلاح الداخلي عن أهمية معالجة قضايانا الإقليمية التي تفرض نفسها علينا، وفي مقدمتها الحل العادل للقضية الفلسطينية طبقا للمواثيق الدولية، وتحرير الأراضي العربية المحتلة، وتأكيد استقلال العراق، والحفاظ على وحدة أراضيه، واستعادة الشقيقة دولة الإمارات العربية المتحدة لجزرها الثلاث. يضاف إلى ذلك جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، وحل المشكلات الحدودية بين الأطراف المتنازعة بالطرق السلمية، دون أن تكون هذه...

## لجان الاجتماع

كما انبثقت عن الجلسات عدة لجان لمناقشة ودراسة بنود جدول الأعمال المختلفة، وذلك على النحو التالي:

- ١- لجنة القضايا السياسية والعلاقات البرلمانية.
- ٢- لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والاجتماعية.
- ٣- الهيئة البرلمانية للسوق العربية المشتركة.

٤- لجنة شؤون المرأة.

٥- الهيئة البرلمانية العربية لحقوق الإنسان.

وقد صدر عن الاجتماع بيان ختامي تناول الموقف من القضايا العربية وتضمن  
الآتي:

### القرارات السياسية

أولاً: حول التضامن العربي:

يعرب مجلس الاتحاد البرلماني العربي عن إيمانه العميق والراسخ  
بوحدة الهدف والمصير والمصالح المشتركة لشعوب الأمة العربية وبلدانها،  
ويشدد على ضرورة العمل الجاد لتوحيد صفوفها وحشد قواها على أساس  
التعاون والتكافؤ للدفاع المشترك عن وجودها ومقدساتها وقضاياها القومية  
المشتركة ويحث المجلس على مواصلة مسيرة التحديث والتطوير في الوطن  
العربي بما يكفل تعزيز الممارسة الديمقراطية وتوسيع المشاركة السياسية  
وترقية حقوق الإنسان وإفساح المجال للمجتمع المدني ليمارس دوره في  
عملية بناء المجتمع، وتمكين المرأة من لعب دور بارز في كافة مجالات  
الحياة العامة.

ثانياً: حول القضية الفلسطينية:

يحي المجلس صمود الشعب الفلسطيني وتمسكه بثوابته الوطنية، ويثمن  
الجهود القيمة التي تقوم بها القيادة الفلسطينية، ويندد المجلس بممارسات

إسرائيل القمعية. واستمرارها في اتباع سياسة الاغتيالات والاعتقالات وهدم المنازل وغيرها من التصرفات المجاوزة لحدود القوانين والأعراف الدولية.

ويدعو المجلس الدول العربية حكومات وشعوباً إلى زيادة دعمها ومساندتها السياسية والمعنوية والمادية للشعب العربي الفلسطيني المكافح باعتبار قضيته القضية المركزية الأولى للأمة العربية، وباعتبار الشعب الفلسطيني خط الدفاع الأول عن أمته وقضاياها العادلة.

### ثالثاً: حول التضامن مع سوريا:

يؤكد المجلس مساندته لسوريه ودعمه الكامل لحقها في استرجاع كامل الجولان السوري المحتل حتى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ويعتبر جميع الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لضم الجولان السوري لاغيه وباطلة ومخالفة للشرعية الدولية، ويؤكد المجلس أيضاً تضامنه المطلق مع سوريا في مواجهة الهجمة المبرمجة والضغط الموجهة إليها لإرغامها على التخلي عن سياستها المبدئية وثوابتها القومية، ويعطن رفضه لقرار الكونغرس الأمريكي حول محاسبة سوريا باعتباره مناقضاً للقانون الدولي وتدخل في الشؤون الداخلية لسوريا.

### رابعاً: حول التضامن مع لبنان:

يدين المجلس بشدة كل أنواع الاغتيال والجرائم المنظمة والجريمة الإرهابية التي استهدفت رئيس مجلس وزراء لبنان السابق الشهيد رفيق

الحريري والنائب باسل فليحان ورفاق لهما، وكذلك يدين المجلس التهديدات الإسرائيلية ضد لبنان واستمرار الاعتداءات الإسرائيلية على السيادة اللبنانية براً وبحراً وجواً ويطالب المجتمع الدولي بالتدخل لوقف هذه الانتهاكات اليومية للسيادة اللبنانية، كما يدين استمرار اعتقال إسرائيل لمواطنين لبنانيين ويطالب بالإفراج عنهم وبالكشف عن مصير المفقودين منهم ويطالب المجلس الدول العربية لتمكينه من إعادة إعمار ما دمرته الحرب الإسرائيلية من قرى وبلدات، ويشكر المبادرات العربية التي تمت بهذا الشأن.

#### خامساً: حول الوضع في العراق:

يؤكد المجلس ضرورة المحافظة على وحدة أراضي العراق ووحدة شعبه واحترام سيادته واستقلاله ويرحب المجلس بالعملية الانتخابية التي جرت في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٥ ويعتبرها إنجازاً كبيراً للشعب العراقي على طريق الانتقال السلمي الديمقراطي للسلطة، ويدين جميع أعمال العنف والإرهاب التي تحدث في العراق والتي تستهدف المدنيين والمؤسسات الدينية والإنسانية والمدنية.

كما يدين المجلس بشدة جريمة اختطاف واغتيال المغفور له بإذن الله د. إيهاب الشريف، رئيس البعثة الدبلوماسية المصرية في العراق، ويدعو إلى اتخاذ جميع التدابير لمنع مثل هذه الأعمال الإجرامية.



سادساً: حول التضامن مع السودان:

يؤكد المجلس تضامنه مع السودان لترسيخ السلام والاستقرار في ربوعه كافة وفي الحفاظ على وحدة أراضيه واستقلاله وسيادته، ويؤكد قرار جامعة الدول العربية الخاص بدعم صندوق الإعمار في المناطق المتأثرة بالحرب في السودان، كما يدعو منظمات المجتمع المدني العربية إلى تعزيز نشاطاتها الإنسانية في جنوب السودان ويحثها على تقديم الدعم العادي والإنساني والمساهمة في رعاية النازحين والمتضررين من جراء الحرب.

سابعاً: حول الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة:

يؤكد المجلس على دعم حق دولة الإمارات العربية المتحدة في سيادتها على جزرها الثلاث (طنب الكبرى، طناب الصغرى، أبو موسى) وعلى المياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة ودعوة جمهورية إيران الإسلامية للاستجابة لمساعي دولة الإمارات العربية المتحدة والمجتمع الدولي لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

ثامناً: حول مدينتي سبتة ومليلة المغربيتين:

يجدد المجلس مساندته التامة والشاملة للجهود التي بذلتها المملكة المغربية في سبيل استرجاع المدينتين المغربيتين المحتلتين والجزر الجعفرية.

ويطالب المجلس الحكومة الإسبانية بالشروع في مفاوضات مباشرة مع المملكة المغربية لحل هذه القضية سلمياً والتجاوب مع المقترح الذي سبق أن تقدم به جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني والرامي إلى تكوين خلية مغربية إسبانية مشتركة للتفكير في حل عادل وسلمي.

ويثمن المجلس التحسن الكبير الذي طرأ على العلاقات المغربية الإسبانية والجهود التي يبذلها الطرفان في سبيل حل جميع الخلافات بالطرق السلمية لما فيه خير ومصصلحة الشعبين.

تاسعاً: حول جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل:

يؤكد المجلس جميع القرارات الصادرة عن جامعة الدول العربية والاتحاد البرلماني الدولي ومؤتمرات الجوار البرلماني العربي الأوربي والعربي والأفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، ويدين عدم توقيع إسرائيل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

عاشراً: حول مشروع الشرق الأوسط الكبير:

يعرب المجلس عن رفضه لمشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي تروج له الإدارة الأمريكية، ويؤكد المجلس أن عملية الإصلاح والتطوير والتحديث هي شأن داخلي تقررته إرادات الشعوب وفقاً لمصالحها.

## أحدى عشر: حول الإرهاب:

يؤكد المجلس مواقف الاتحاد السابقة التي وردت في قرارات مجالسه ومؤتمراته، ويدين الإرهاب بجميع أشكاله وصوره وممارساته، ويشدد المجلس على ضرورة التمييز ما بين الإرهاب وحق الشعوب في النضال من أجل تحرير أراضيها من الاحتلال ويرفض المجلس أية محاولة للربط بين الإرهاب والدين الإسلامي الحنيف ويؤكد مجدداً ضرورة عقد مؤتمر دولي على أعلى المستويات تحت إشراف الأمم المتحدة لوضع تعريف للإرهاب والاتفاق على مختلف أوجه التعاون بين الدول لمكافحة هذه الظاهرة.

## ثاني عشر: حول إسهام البرلمانات في دعم المنظمات غير الحكومية:

يعرب المجلس عن قناعته بالدور الهام الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في حياة المجتمعات العربية، ويحث البرلمانات والمجالس على دعم نشاط المنظمات غير الحكومية وتسهيل أنشطتها وتوفير الأجواء الصحيحة لتطورها.

## ثالث عشر: توصيات الهيئة البرلمانية للسوق العربية المشتركة:

تدعو الهيئة لعقد اجتماع للسادة رؤساء البرلمانات العربية وبحضور الهيئة البرلمانية للسوق العربية المشتركة لمناقشة المعوقات والمشكلات التي تواجه الهيئة في تحقيق أهدافها ووضع الحلول والآليات المناسبة لذلك. وتدعو الهيئة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية إلى تكثيف الإعلام عن السوق

العربية المشتركة، والتأكيد على تواجد الهيئة البرلمانية للسوق المشتركة في  
الملتقيات والاجتماعات الإقليمية والدولية التجارية والاقتصادية.

وتدعو الهيئة إلى عقد مؤتمر بين أعضائها وكل من الغرف التجارية  
والصناعية في الدول العربية لتفعيل وتنشيط الاستثمارات والتجارة العربية.

### على هامش الاجتماع:

قام وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين برئاسة السيد عبدالهادي أحمد  
مرهون النائب الأول لرئيس مجلس النواب بزيارات إلى عدد من رؤساء البرلمانات  
ورؤساء الوفود المشاركة، وذلك على هامش اجتماعات الدورة السادسة والاربعين  
العادية لمجلس الاتحاد البرلماني العربي. فقد تم الاجتماع مع كل من: دولة الأستاذ  
نبيه بري رئيس مجلس النواب اللبناني رئيس الاتحاد البرلماني العربي. معالي  
المهندس عبدالهادي المجالي، رئيس مجلس النواب. سعادة السيد عمار السعداني،  
رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري. سعادة السيد عبدالقادر بن صالح، رئيس  
مجلس الأمة الجزائري. محمد بن مبارك الخليفة، رئيس مجلس الشورى بدولة  
قطر. معالي الشيخ عبدالله بن علي القتمي، رئيس مجلس الشورى بسلطنة عمان.  
صاحب السعادة جاسم الخرافي، رئيس مجلس الأمة بدولة الكويت. حيث تم بحث  
أواصر التعاون والتنسيق المشترك وسبل دعمها مع المؤسسات التشريعية العربية.